



كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقبها

السيد/ عبد العزيز عمّاش العجمي
سكرتير ثان

أمام

اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي)
الدورة السبعين للجمعية العامة

المناقشة المواضيعية (الأسلحة التقليدية)

الاثنين، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يؤكد تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية مصر العربية بالإنابة عن المجموعة العربية، وكذلك للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالإنابة عن حركة دول عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

لقد شكّل الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً استثنائياً وواسع النطاق على الأمن والسلام الدوليين من خلال آثارها الخطيرة على الأصدقاء الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المقام تدعو دولة الكويت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبوجه الخصوص الدول المنتجة والمصدرة لتلك الفئة من الأسلحة ببذل كافة الجهود المتاحة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة.

وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت التزامها ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبصك التعقب الدولي، حيث تجلّى هذا الالتزام مؤخراً في قيام سلطات بلادي الوطنية القيام بحملة لجمع السلاح غير المرخص من خلال إعطاء

فترة سماح لجميع المواطنين المقيمين بتسليم أسلحتهم الصغيرة والخفيفة، حيث شهدت تلك الحملة برامج توعية مكثفة عن الآثار المدمرة لتلك الفئات من الأسلحة، ودورها الهادم في زعزعة الاستقرار وانتشار الجريمة، حيث أثمرت عن تجاوب واسع النطاق من خلال كمية السلاح والذخيرة المصاحبة لها التي تم تسليمها، وتؤكد دولة الكويت بأنها لن تتهاون مع أنشطة السمسرة غير المشروعة لتلك الأسلحة في إطار أطر قانونية منظمة وحملات توعية إرشادية.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت وإذ ترحب بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، ذلك لأهميتها لتنظيم هذه الفئة من الأسلحة فإنها تجدد على ضرورة أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على السلامة الإقليمية وحق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي وعدم جواز احتلال أراضي الغير وما يترتب على ذلك من حق في إنتاج وتصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية وكذلك على عدم فرض قيود غير مبررة على نقل مثل هذه الأسلحة.

السيد الرئيس،

تداعت في السنوات الأخيرة هواجس عديدة كان مبعثها التطورات التكنولوجية المتسارعة في حقول تطوير الروبوتات القاتلة ذاتية التحكم وما قد تخلفه من آثار إنسانية وأمنية فائقة الخطورة خاصة مع وجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطارئة على حقول نزع السلاح، لذا تبرز الحاجة لضرورة التعامل بجدية لمناقشة هذه القضية بجميع أبعادها القانونية والعسكرية والإنسانية والأخلاقية بقصد وضع الضوابط الملائمة لمعالجة وضبط عمليات التطوير واستخدام تكنولوجيا الذكاء الصناعي في مجال الأسلحة ذاتية التحكم.

وشكراً السيد الرئيس.